الهدوء تواصل شمالاً في آخر أيام التهدئة.. و«النصرة» لم ينسحب!.. وترقب لما ستؤول إليه الأوضاع

دفاعاتنا الجوية تحبط هجوماً للإرهابيين بثلاثة درونات

حماة - محمد أحمد خبازي
حمص - نبال إبراهيم
دمشق – الوطن – وكالات

عشية انتهاء مهلة الـ٨ أيام التي منحها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لرئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان خلال لقائهما في موسكو أواخر الشهر الماضي لانسحاب التنظيمات الإرهابية من الطريقين الدوليين حماة حلب واللاذقية حلب وهو الأمر الذي لم يتم، ساد الهدوء الحذر أمس، مختلف المحاور القتال في ريفي حماة وإدلب، سبقه إحباط الجيش العربي السوري محاولة اعتداء الإرهابيين على أحد المواقع العسكرية في سهل الغاب عبر ثلاث طائرات مسيرة، وأسقطتها جميعاً.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الهدوء التام والحذر، ساد مختلف المحاور الساخنة في ريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي لليوم الثامن على التوالي ومنذ الساعة السادسة من صباح السبت ٣١ الشهر الماضي.

وأضاف المصدر: إن منطقة خفض التصعيد لم تشهد حتى ساعة إعداد هذه المادة أي خرق أمني من قبل التنظيمات الإرهابية المتمسكة بمناطقها ولم تنسحب منها، وخصوصاً المتمركزة بقرى ومواقع قريبة من مساري الطريقين الدوليين حلب حماة دمشق وحلب اللاذقية.

ولفت المصدر إلى أن المنطقة المذكورة لم تشهد أي حدث ملفت خلال الثماني والأربعين ساعة الماضية، سوى تصدي وسائط دفاعنا الجوي مساء أول من أمس الجمعة لمحاولة اعتداء التنظيمات الإرهابية على أحد مواقعنا العسكرية في سهل الغاب من خلال ثلاث طائرات مسيرة محملة بالقنابل، حيث دمرت وحدات الجيش العاملة بالمنطقة اثنتين منها وأسقطت الثالثة وفككت ذخيرتها، إضافة إلى تفجير التنظيمات الإرهابية خزان مياه يغذي بلدة حيش بريف إدلب الجنوبي بمياه الشرب، الذي يطل على طريق حلب دمشق الدولي، وسعته التخزينية أكثر من ٥ آلاف متر مكعب.

وذكر المصدر، أن الوضع الميداني في المنطقة ثابت ولم يتغير منذ قرار وقف إطلاق النار الذي اتخذه الجيش من جانبه، ليمنح التنظيمات الإرهابية فرصة أخيرة لحل نفسها وتسليم مواقعها في مساري الطريقين الدوليين له، وتمكين وحداته من الاستراحة لصيانة الآليات والمعدات وإعادة التموضع بالريف المحرر مؤخراً، قبل استئناف العمليات العسكرية ضد تنظيم «النصرة» والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة المتحالفة معه لإرغامه على تنفيذ اتفاق سوتشي بالقوة.

وكان مصدر عسكري أعلن الموافقة على وقف إطلاق النار في منطقة خفض التصعيد بإدلب اعتباراً من صباح الـ٣١ من آب الماضي مع الاحتفاظ بحق الرد على أي خرق من الإرهابيين.

في سياق متصل، عاد المدنيون الذين أُجبروا على النزوح من مناطقهم في ريفي إدلب وحماة بسبب إجرام التنظيمات الإرهابية، إلى مناطقهم لتفقد ممتلكاتهم ولاسيما في ريف معرة النعمان وجبل شحشبو ومناطق أخرى جنوب وجنوب شرق إدلب، وذلك في ظل توقف الطائرات السورية والروسية عن استهدافها مواقع الإرهابيين في منطقة خفض التصعيد بموجب وقف إطلاق النار الجديد الذي بدأ صبيحة السبت ما قبل الماضي، وفق ما ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض.

بموازاة ذلك، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن تنظيم «النصرة» قام باستغلال الدعوات لتظاهرات كبيرة ضده في مناطق سيطرته، لتحريك مناصريه ومسلحيه لاختراق التظاهرات، وتسيير مسيرات أخرى مؤيدة له، رداً على التظاهرات الشعبية الأخيرة التي خرجت ضد زعيمه المدعو أبو محمد الجولاني في عدة مدن وبلدات.

ونقلت المواقع عن نشطاء من ريف إدلب، قولهم: إن تنظيم «النصرة» أدرك ملياً أن استخدام القوة الأمنية لقمع الاحتجاجات الشعبية التي خرجت ضده مؤخراً في سراقب ومعرة النعمان والأتارب لم يؤت أكله، بل سيزيد الحراك الشعبي ضده وسيشجع على خروج مناطق أخرى، لذلك لجأ إلى استخدام تلك التظاهرات لتبيان أن الجماهير تقف معه.

إلى البادية الشرقية، حيث ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات الريف الشرقي لـ«الوطن»، أن هدوءاً تاماً خيم على الأجواء العامة يومي الجمعة والسبت الفائتين في مختلف جبهات باديتي تدمر والسخنة في أقصى ريف حمص الشرقي، لم يسجل خلالهما أية اشتباكات أو عمليات أو أحداث تذكر، واقتصرت عمليات الجيش على عمليات المراقبة والرصد لأي تحرك لمسلحي تنظيم داعش الإرهابي والتأهب للتعامل معه واستهدافه نارياً.

إحدى الطائرات المسيرة التي أسقطتها دفاعاتنا الجوية (عن الإنترنت)

ميليشيات أردوغان في إدلب متخوفة وتعول على قمة أنقرة الثلاثية

الوطن - وكالات

أثار تقدم الجيش العربي السوري وحلفائه شمال غرب البلاد مخاوف الميليشيات الموالية للنظام التركي، ودفعها للتعويل على قمة رؤساء الدول الضامنة لمسار أستانا التي ستعقد منتصف الشهر الجاري، واعتبار أنها ستكون فاصلة لتحديد مصير محافظة إدلب التي تسيطر عليها تلك الميليشيات وتنظيمات إرهابية.

وتوقعت ميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير» التي شكلها النظام التركي من مرتزقته في شمال البلاد، أن تكون قمة أنقرة الثلاثية (التي ستضم رئيسا روسيا فلاديمير بوتين وإيران حسن روحاني ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، المقرر عقدها منتصف الشهر الحالي في أنقرة، الفاصلة لتحديد مصير محافظة إدلب، التي يسيطر على معظمها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وميليشيات مسلحة موالية لأردوغان، حسب مواقع إلكترونية معارضة.

وقال ما يسمي «رئيس المكتب السياسي» لـ«الجبهة»، المدعو مروان نحاس الملقب أبو صبحي: «أتوقع أن تكون القمة الثلاثية المزمع عقدها في ١٦ من الشهر الحالي في العاصمة التركية، الفاصلة بتحديد الأمور في إدلب بما يتعلق باستمرار وقف إطلاق النار أو فشله».

وأضاف: إن «المعلومات حول الاتفاق الحالي ضبابية، وهناك احتمال لخرق التهدئة خلال اليومين المقبلين، ومن الممكن أن تبقى مستمرة حتى موعد قمة أنقرة الثلاثية».

وأشار إلى أنه «لا معلومات متوفرة لدى المعارضة حول مدة محددة لاتفاق التهدئة، القاضي بوقف إطلاق النار في إدلب، بعد أسبوع على سريانه».

وتشهد محافظة إدلب حالياً وقفاً لإطلاق النار، من جانب واحد، بدأ السبت الماضي، بعد أن أعلن الجيش العربي السوري الموافقة عليه مع احتفاظه بحق الرد على خروقات الإرهابيين.

وجاء الاتفاق بعد تقدم الجيش وحلفائه واستعادتهم السيطرة الكاملة على ريف حماة الشمالي، إضافة إلى السيطرة على مدينة خان شيخون الإستراتيجية جنوب إدلب وعدد من القرى والبلدات بمحيطها، ما دفع رئيس النظام التركي إلى استجداء موسكو لحماية قواته الاحتلالية في المنطقة، الأمر الذي رأى فيه مرتزقته تخلياً عنهم فثاروا ضده وأحرقوا صوره على الحدود السورية التركية شمال إدلب.

من جانب آخر، وفي مؤشر على تصاعد الخلافات بين تركيا وأميركا بشأن ما يسمى «المنطقة الآمنة» المزعومة، إذ هدد النظام التركي بشن عملية ضد «وحدات حماية الشعب» الكردية في حال عدم إحراز تقدم حول «المنطقة الآمنة»، كما حذّر واشنطن، من أي تأخير يطاول هذا المشروع، قال رئيس هيئة الأركان الأميركية، الجنرال جوزيف دانفورد، بحسب موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني: أن الولايات المتحدة تحتاج إلى تدريب ما بين ٥٠ و٦٠ ألفاً من القوات المحلية لضبط الأمن شمال سورية، وأكد دانفورد على «ضرورة دعم «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، من أجل مكافحة فلول داعش».

في سياق متصل، أكد الاتحاد الأوروبي التزامه الاستمرار في العمل لأجل احترام وحدة وسلامة أراضي الدولة السورية.

وبحسب وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء، فإن هذا الموقف جاء خلال تصريحات أدلت بها أمس، المتحدثة باسم الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، مايا كوسيانيتش، تعليقاً على كلام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن نيته إقامة «المنطقة الآمنة» شمال سورية، وطلبه المساعدة الغربية لتحقيق ذلك.

وأشارت إلى أن الاتحاد ما زال على قناعة بأن أي حل مستدام للأزمة في سورية يتطلب عملية انتقال سياسي حقيقية مبنية على قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ وبيان جنيف للعام ٢٠١٢، وقالت: «موقفنا معروف جيداً ويجب ألا يفاجئ أحداً».

قولاً واحداً

شرق الفرات تصورات مختلطة

مازن بلال

تتأرجح «المنطقة الآمنة» التي أعلنت عنها تركيا والولايات المتحدة على مسائل سياسية لم تحسم، فأنقرة تستعجل تطبيق الاتفاق المعلن مع واشنطن في وقت لا تبدو الإدارة الأميركية متحمسة لإجراءات سريعة، ولرسم علاقاتها من جديد مع شرقي المتوسط عبر بوابة السوريين الأكراد، فالترتيبات العسكرية لـ«المنطقة الآمنة» تواجه تعقيداً سياسياً مختلفاً تماماً عما هو متوقع.

عملياً فإن الشكل السياسي الأولي يفترض وجود قوتين متوازيتين في شرقي الفرات، الأولى تركية والثانية من «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، وعلى الولايات المتحدة ضمان الحد الأدنى من التوازن العسكري بين الطرفين؛ ليس على صعيد عديد القوات إنما من خلال ترتيبات سياسية – أمنية، تضمن استقراراً سياسياً في تلك المنطقة يخفف من احتمالات المواجهة، ويتطلب هذا الأمر تحقيق شرطين أساسيين:

– تهيئة بنية «قسد» لضمان الأمن في مساحة أوسع بكثير من المنطقة الآمنة، وهو ما عبر عنه رئيس هيئة الأركان الأميركية، الجنرال جوزيف دانفورد، معتبراً أن الولايات المتحدة تحتاج إلى تدريب ما بين ٥٠ و٦٠ ألفاً من القوات المحلية لضبط الأمن شمالي سورية، ورغم أن المخاطر التي وضعها مرتبطة بـ«داعش»، إلا أن الواقع يتجاوز هذا الأمر، حيث يرتبط أمن شرقي الفرات ببنية سكانية معقدة حتى بين الفصائل الكردية الموجودة في تلك المنطقة.

– الشرط الثاني وضع شرقي الفرات على خريطة حل الأزمة السورية لإيجاد واقع قانوني معترف به دولياً، فهي حتى الآن خارج أي إطار متعلق بقرارات مجلس الأمن أو بمسار التفاوض واللجنة الدستورية، فبعض الشخصيات الموجودة في «الائتلاف السوري» ترى نفسها معبرة عن تلك المنطقة، لكن واقع الحال أن التمثيل السياسي للجزيرة السورية غائب عن أي شكل للتفاوض.

لا يبدو أن الولايات المتحدة مستعجلة في رسم الملامح السياسية لشرقي الفرات في ظل ظهور «المنطقة الآمنة»، على حين تعتبر تركيا أنها قادرة على سد الفراغ السياسي من خلال ترحيل العديد من اللاجئين السوريين إلى الشمال السوري، وهي تضمن ظهور حزام أمني من القوى المؤيدة لها، وسيخلق هذا الحزام مصاعب جديدة للمهمة الأميركية في ضمان الاستقرار، فهو سيخلق العديد من التوترات المبنية على خلافات قانونية، وسيثير الكثير من المسائل المتعلقة بتغيير التكوين الديمغرافي للمنطقة.

في المقابل فإن أنقرة التي ترى في «المنطقة الآمنة» حلاً سريعاً يضمن لها نقل الفصائل الموالية لها من إدلب إلى شرقي الفرات، فإنها في الوقت نفسه ستواجه إمكانية التعامل مع حالة أمنية مختلفة تماماً عن خبرتها السابقة مع الأزمة السورية، فهناك تحول على المستوى الميدان إن صح التعبير من القتال إلى خلق حالة مدنية بين خليط من اللاجئين والمقاتلين تستوجب وضعاً قانونياً يختلف عن المناطق التي تحتلها في ريف حلب الشمالي، على الأخص أن الخليط السكاني مهمته التركية غير المعلنة مواجهة مشروع «الإدارة الذاتية»، أو على الأقل محاصرتها ضمن نطاق جغرافي ضيق، والحد من كونها نموذجاً كردياً ناجحاً، وهذه المهمة تتناقض مع الهدف الأميركي في خلق استقرار يضمن تخفيف إمكانية المواجهة بين تركيا و«قسد».

ظهور «المنطقة الآمنة» هو تعقيد سياسي أمام الولايات المتحدة في زمن غير مناسب لأنها ستدخل مرحلة انتخابية، والترتيبات لهذه المنطقة ستبقى مشوشة بانتظار مشهد سياسي جديد، ولكنها بالتأكيد ستبقى تهديداً لمستقبل سورية لأن ترتيباتها تجري بعيداً عنهم ولضمان إستراتيجيات لا علاقة لها بالسوريين.

في إطار خطة أممية لإخراج المحتجزين وصول قافلة المساعدات إلى «الركبان»

دخول قافلة مواد إغاثية إلى مخيم الركبان (عن الإنترنت)

الوطن – وكالات

أعلنت الأمم المتحدة عن إرسالها بالتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري قافلة مساعدات غذائية إلى المحتجزين في «مخيم الركبان» وذلك في إطار خطتها لتسهيل إجلاء المدنيين الذين مازالوا فيه.

ونقلت وكالة «أ ف ب» للأنباء عن المتحدث باسم الأمم المتحدة هيدن هالدرسون: أن الأمم المتحدة بالتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، ستوزع المساعدات الغذائية على ١٥ ألف شخص خلال خمسة أيام.

وبيّن أن الوضع الإنساني في الركبان لا يزال حرجاً والغذاء هو أولوية ضرورية، مشيراً إلى أن المساعدات من شأنها توفير احتياجات النازحين لمدة ٣٠ يوماً.

ويقع «مخيم الركبان» في منطقة التنف أقصى شرق سورية عند الحدود مع العراق والاردن، وهي منطقة تحتلها قوات أميركية وأقامت فيها قاعدة عسكرية غير شرعية بحجة مقاتلة تنظيم داعش الإرهابي، في حين تقدم الدعم لميليشيات مسلحة تحاصر المخيم وتعرقل خروج المدنيين منه وتمنعهم من مغادرته باتجاه مناطق سيطرة الحكومة السورية التي أعلنت في شباط الماضي مع روسيا عن فتح ممرات آمنة لخروج قاطني المخيم منه ثم تفكيكه.

وكان في المخيم نحو ٦٠ ألف مدني، إلا أنه بعد تقديم كل تسهيلات العودة للمدنيين من قبل الحكومة السورية والجانب الروسي واستقبالهم عبر معبر «جليغيم» بحمص بعد تسوية أوضاعهم وتأمين لهم الإسعافات الضرورية والطعام والشراب والإقامة المؤقتة، غادر ما يقرب من ثلثي المدنيين إلى مناطق سيطرة الدولة السورية.

وتقدر الأمم المتحدة أن نحو ١٥ ألف شخص لا يزالون في المخيم، وأرسلت بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري، في ١٨ آب الفائت بعثة لتحديد عدد من تبقى داخل المخيم وعدد الراغبين في مغادرته في ١٨ آب الفائت، حيث وضعت خطة لتسهل عودة المدنيين المهجرين الذين لا يزالون عالقين.

وأعلنت الأمم المتحدة، أواخر الشهر الماضي أن «أكثر من ثلث السكان» الذين مازالوا يعيشون في «مخيم الركبان»، «يرغبون في المغادرة» وأن «الأغلبية العظمى ترغب في التوجه إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية».

وبيّن هالدرسون أن عمليات المغادرة ستشمل ما بين أربعة إلى ستة آلاف شخص يرغبون في مغادرة الركبان.

وكانت دخلت آخر قافلة مساعدات إنسانية إلى المخيم في السادس من شباط ٢٠١٩ مؤلفة من ١٣٣ شاحنة.

وفي السياق ذاته، أكد عضو ما يسمى «المكتب الإعلامي للإدارة المدنية» في المخيم المدعو عمر الحمصي حسب مواقع إلكترونية معارضة، بأن فرق الهلال الأحمر وزعوا نحو ١٥٠٠ سلة غذائية من أصل ٣ آلاف مقدمة من برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة على العائلات النازحة عبر ٣ مراكز داخل المخيم.

وأضاف: إن عملية التوزيع تحتاج لوقت لاتساع رقعة المخيم إلى جانب وجود عمليات توزيع ضمن منطقة الـ٥٥ الخاضعة للاحتلال وتنظيم ما يسمى «جيش مغاوير الثورة» الإرهابي المدعوم من قوات التحالف الدولي التي تقودها أميركا.

وتتألف السلة الغذائية من ٥٠ كغ من الطحين و١٥ أرز و٥ كغ معكرونة و٥ كغ سكر، وزيت نباتي وبقوليات.

زاسبكين: أولوية روسيا في سورية مكافحة الإرهاب

الوطن – وكالات

أكد السفير الروسي في لبنان ألكسندر زاسبكين، أن أولوية بلاده في سورية هي «مكافحة الإرهاب»، وأنّ «قرار خروج القوات الصديقة من سورية يعود إلى الحكومة السورية».

وقال زاسبكين في لقاء تلفزيوني: «إنّ أولوية روسيا في سورية مكافحة الإرهاب، ونحن نتعامل في هذا المجال مع الجيش (العربي) السوري، أما الأتراك فلديهم تواصل مع بعض المجموعات المسلّحة إلا أننا اجتمعنا تحت مظلّة واحدة وهي مكافحة الإرهاب وتثبيت الاستقرار في إدلب».

وأشار إلى أن «قرار خروج القوات الصديقة من سورية يعود إلى الحكومة السورية، ويبدو أن الوجود الإيراني هناك مبني على إرادة السلطات السورية، لذلك لا توجد لدينا أي ملاحظات تجاهه».

وبعد وقف إطلاق النار فمنطقة خفض التصعيد في إدلب والذي أعلن عنه الجيش العربي السوري من جانب واحد، الأسبوع الماضي على الرغم من الخروقات اليومية له من قبل الإرهابيين، لفت السفير الروسي إلى «أن مسار أستانة فعّال ويلعب دوراً إيجابياً في تحقيق الاستقرار، لذلك لا بد من مواصلة التعامل في هذا الإطار».

وأكد السفير الروسي، أنه لا معطيات موضوعية تؤشر إلى اشتعال الحرب موسعة بين لبنان و«إسرائيل»، لافتاً إلى وجود اتصالات تقودها روسيا مع الأطراف المعنية لمنع مزيد من التصعيد.

وشدد على أهمية أن تكون الجهود مشتركة بين جميع الأطراف لوقف التصعيد، مثنياً على وحدة الموقف اللبناني في مقاربة ما حصل، مضيفاً: رغم الخلافات الدولية حول مسائل إقليمية فإن ما حصل في لبنان أخيراً أوجد قواسم مشتركة عنوانها رفض الحرب بين «إسرائيل» ولبنان.

واعتبر أنه لا يجوز المسّ بصلاحيات القوات الدولية اليونيفيل جنوب لبنان، وإنما الإبقاء عليها كما وردت في القرار ١٧٠١ الذي اتّخذه مجلس الأمن الدولي إثر حرب تموز ٢٠٠٦، مشيراً إلى أن أي تغيير في مهامها وصلاحيتها سيؤدي إلى تداعيات خطيرة ستؤثّر في الاستقرار جنوب لبنان.

وكان مجلس الأمن الدولي مدد منذ أيام لقوات «اليونيفل» في جنوب لبنان من دون أي تعديل لا في المهام ولا في العدد ولا في الموازنة.

وأضاف: «عندما نتحدّث عن المناطق المجاورة لسورية سواء أكانت تركيا، أو العراق أو «إسرائيل» فإنه يجب أن نتواصل معها، لذلك نحن نتحدّث مع «الإسرائيليين» وأخذنا في الاعتبار مخاوفهم بالنسبة للوجود الإيراني في مناطق الجنوب السوري، ونحن نعتبر أن هناك مبالغة من الجانب «الإسرائيلي» إزاء هذا القلق، لأن هدف الإيرانيين الأساسي الآن ليس ضرب «إسرائيل».

وبين أن التصعيد بين الإيرانيين و«الإسرائيليين» في أكثر من ساحة عربية هو جزء من الصراع في المنطقة، معتبراً أن توسّع نطاق الضربات «الإسرائيلية» في أكثر من دولة عربية أمر خطير ومُقلق، لذلك يجب ضبط الأمور لعدم خروجها عن السيطرة، وما حصل أخيراً في لبنان جزء من هذه الأمور الخطيرة.

وأوضح أن روسيا لا تُشارك في هذه الضربات لا من قريب ولا من بعيد وهدفها الإستراتيجي العودة إلى إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وإيجاد حلّ للنزاع القائم في سورية.

السفير الروسي في لبنان ألكسندر زاسبكين (عن الانترنت)